أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ليبيا

أ.د / أيمن متولي (*)
أ.د/ أيمن رجب (**)
أ/ عادل عياد عبد المجيد عمار (***)

الملخص:

ارتكزت مشكلة الدراسة فى البحث عن العوامل التى تعد كحوافز ضريبية يمكن ان تؤثر على الاستثمار الاجنبى المباشر فى دولة ليبيا، وتمثلت اهداف الدراسة، فى استعراض الحوافز الضريبية التى تم اقرارها ودراسة الاثر على الاستثمار الاجنبى المباشر فى دولة ليبيا ودراسة المفاهيم الادبية واستعراض الدراسات السابقة فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبى ومحدداته، والتوصل للاثر الناتج من الاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية على الاستثمار الاجنبى المباشر فى ليبيا ،واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلى، لكونها تبحث فى وصف وتحليل طبيعة العلاقة بين الحوافز الضريبية والاستثمار الاجنبى ، بجانب الاعتماد على المنهج الاستقرائى لغرض اشتقاق فروض البحث ، وتوصلت نتائج الدراسة الى انه توجد حوافز ضريبية للأستثمار الأجنبي بقانون ٧ لسنة ٢٠١٠ تتمثل فى ادخال اعفاءات ضريبية اظهرت فروقات احصائية للفترة ما بين وبعد العام ٢٠١٠، وانه يوجد اثر ايجابى ذو دلالة معنوية لحجم الاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية على الاستثمار الاجنبى المباشر،

(*) أستاذ المحاسبة والتمويل – قسم الإدارة المالية والمحاسبة -كلية الادارة والتكنولوجيا – الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.
(**) أمين عام معهد الاستثمار والتمويل – قسم الإدارة المالية والمحاسبة - كلية الادارة والتكنولوجيا – الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.
(***) الباحث .

و انـه يوجـد اثـر ايجـابى ذو دلالـة معنويـة لـدعم المنتجـات البترولية علـى الاسـتثمار الاجنبى المباشر، وانه يوجد اثر ايجابى .

و دلالـة معنويـة للانفـاق الحكومى علـى البنيـة التحتيـة وذلـك علـى الاسـتثمار الاجنبى المباشر، وأنـه يوجـد اثر ايجـابى ذو دلالـة معنويـة للانفـاق الاسـتهلاكى وذلك علـى الاسـتثمار الاجنبـى المباشـر، وأوصـت الدراسـة بالابتعـاد عـن عقليـة الجبايـة ومحاولة مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ليصبح نظامـه جيداً ومثالياً، وبذل الجهد نحو الاستفادة من النتائج التى توصلت اليها الدراسة كحوافز ضريبية وإدراجها بالقانون لتشجيع أكبر عدد من المستثمرين الأجانب في مجال الصناعة بـالاطلاع علـى التشريعات المقارنة.

١ـ مقدمة:

ان الضـرائب اصـبحت تلعب دوراً هامـاً فـي جميـع نـواحي الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسية وقـد ازدادت هـذه الاهميـة بازديـاد تاثيرهـا علـى عمليـة النمـو الاقتصادي وتعاظم دور القطاع الخاص فـي المجتمعـات التـي تـنهج الطريـق الحـر فـي بنـاء اقتصـاداتها وكـذلك ازدادت اهميـة الضـريبة باتسـاع دور الدولـة ، ونظـراً لهـذه الاهمية للضريبة اصبحت الحاجة ملحة لدراسة كل خطوة في رسم السياسـة الضـريبية ولهذا اصبحت الدول تتسابق الى تطوير انظمتها الضريبية بحيث تكون الضـريبة اداة مشجعه لنمو الاستثمارات الاجنبية الخاصة وتنشيط مفاصل الاقتصاد القومي ككل عن طريـق ترشـيد الاعفـاءات الضـربية وهـي جـزء مـن الحـوافز الضـريبية ودراسـتها مـن الناحية الفنية والاقتصادية ومعلوم ان اهمية الضرائب يكمن في تشـجيع الاسـتثمار مـن خلال الحوافز التي تمنحها.(عبد العزيز ، ٢٠٠٤)

حيـث تعتمـد دول العـالم سـواء المتقدمـة أو النائبـة علـى الحـوافز الضـريبية كأسلوب لجذب الاستثمارات الأجنبية، لما لها من تأثير مهم علـى زيـادة معدلات النمـو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول المضيفة للاستثمارات (سواء المحلية أو الاجنبية) و بخاصة في الدول التي تعاني من نقص رؤوس الأموال

المتاحة لاستثماراتها، مما يجعل الدول النامية على وجه الخصوص تستعين بكافة الوسائل المتاحة لجذب هذه الاستثمارات سواء كانت في شكل حوافز ضريبية أو وسائل أخرى، ويمثل ذلك أهم المشكلات التي تواجه واضعي السياسات المالية والاقتصادية في تلك الدول ، وتختلف الحوافز الضريبية في تأثيرها من نشاط لآخر وداخل الدولة الواحدة من إقليم ضريبي لآخر ، وذلك لاختلاف في لأهداف التي تسعى الدلة إلى تحقيقها من وراء استخدام سياسة الإعفاءات و الحوافز الضريبية ، كل ذلك وضع تحدياً أمام السياسات المالية و الضريبية لتحديد الشكل المناسب للإعفاءات و الحوافز تتناسب و المشروعات التي يعتبر الحافز فيها أكثر تناسقاً وفعالية، وبالتالي الوقوف على الحجم الأمثل لاستخدامات الإعفاءات و الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات وتعبئة المدخرات .(ابو قحف ، ١٩٩١)

ورغم كل ذلك فإن حجم الاستثمارات الأجنبية كرقم كمي في حد ذاته قد لا يعني الكثير ، فالواقع أن الأكثر أهمية هو كيفية تخصيص هذه الاستثمارات في مشروعات أكثر إنتاجية تتمتع بمزايا نسبية أو مشروعات تنتج منتجات للتصدير حيث يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي الإجمالي و زيادة فرص العمل وبالتالي تحسين مستويات المعيشة في المجتمع. (بن خليفة ، ٢٠٠٢)

فالاستثمار الحقيقي هو الاستثمار الذي يضيف إلى ثورة المجتمع عن طريق زيادة السلع الرأسمالية والتكوين الرأسمالي مثل بناء المصانع وإنتاج الآلات والمعدات وخلق طاقات إنتاجية جديدة، أما إذا اتجه الاستثمار إلى عمليات شراء أراض أو أوراق مالية متداولة (ليست مصدرة لأول مرة) فإنه في هذه الحالة لا يكون قد ساهم في الإضافة إلى ثروة المجتمع ، بل يصبح مجرد معاملات مالية لم تؤد إلى خلق منتج جديد أو المحافظة على الإنتاج القائم. (الطبولى ، ٢٠٠٣)

ولذا فان الدراسة تسعى لبحث اثر تقديم الحوافز الضريبية على تشجيع الاستثمار الاجنبى المباشر فى ليبيا ، حيث نتناول خلال الفصل استعراضا لمشكلة الدراسة و اهميتها و اهدافها و فرضية الدراسة و خطة الدراسة فيما يحقق الاهداف المرجوة من البحث.

٢ـ مشكلة الدراسة:

نظرا لكون موضوع تدفق الاستثمارات الأجنبية من الاهمية التى تشغل العديد من الدول فى اطار السعى لحل المشاكل الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال جذب المستثمرين الاجانب فانه لا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تشجيع المستثمرين والعمل على اجتذاب رأس المال الأجنبي من خلال تقدمم الحوافز والتيسيرات والإعفاءات التي تشجع المستثمر ، ولتحقيق هذا الهدف تهتم الحكومات بتهيئة المناخ العام وبالاخص المتعلقة بالحوافز الضريبية ، فهى نتاج للقوانين واللوائح التى تعمل على توافر البيئة الجيدة للاستثمار، حيث ان الحوافز الضريبية تشجع المستثمر الأجنبي المباشر، لذا فان مشكلة الدراسة تقوم على مدى نجاح الحوافز الضريبية ممثلة فى الاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية ودعم المنتجات البترولية والتسهيلات المصرفية والائتمانية و الانفاق الحكومى و الانفاق الاستهلاكى وهل ساهمت تلك الحوافز فى زيادة حجم الاستثمار الاجنبى المباشر فى ليبيا، حيث يمكن تلخيص مشكلة الدراسة على النحو التالى:

- **هل ساهمت الحوافز الضريبية فى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر الى دولة ليبيا؟**

٣ـ أهمية الدراسة:

يمكن صياغة اهمية الدراسة فى النقاط الاتية :

- ان التوصل لنتيجة الدراسة قد يساهم فى الوقوف على طبيعة الاثر الناتج من الحوافز الضريبية فى خلق حافز لرؤوس الأموال الاجنبية الى دولة ليبيا .
- تساهم الدراسة فى تحديد مدى اهمية الحوافز الضريبية وما اذا كانت مناسبة وفاعلية.
- تساعد نتائج الدراسة القائمين على ادارة السياسات المالية في ليبيا للتعرف على اهمية جذب الاستثمارات الاجنبية ومحاولة الوقوف على بعض مشكلاتها وإيجاد الحلول لها.

- ان نتائج الدراسة تساعد فى التعرف على ملائمة الحافز الضريبى ومدونجاح منظومة السيسات المالية فى تشجيع الاستثمار الاجنبى .

٤ـ أهداف الدراسة:

يمكن صياغة اهداف الدراسة على النحو التالى:

- استعراض الحوافز الضريبية التى تم اقرارها ودراسة الاثر على الاستثمار الاجنبى المباشر فى دولة ليبيا .
- دراسة المفاهيم الادبية واستعراض الدراسات السابقة فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبى ومحدداته .
- التوصل للاثر الناتج من الاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية على الاستثمار الاجنبى المباشر فى ليبيا .
- دراسة دعم المنتجات البترولية على الاستثمار الاجنبى المباشر فى ليبيا.
- التوصل لنتيجة اثر التسهيلات المصرفية والائتمانية على الاستثمار الاجنبى المباشر فى ليبيا .
- دراسة اثر الانفاق الحكومى على الاستثمار الاجنبى المباشر فى ليبيا .
- دراسة اثر الانفاق الاستهلاكى على الاستثمار الاجنبى المباشر فى ليبيا.

٥ـ الدراسات السابقة:

الدراسات المرتبطة بموضوع البحث:

- دراسة (Gladys, 2017) دراسة تأثير الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشرفى كينيا، حيث سعت الدراسة للتحقيق في اثر الحوافز الضريبية وفاعليتها فى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث تشكلت المتغيرات المستقلة فى الاعفاءات الضريبية و التسهيلات المصرفية و الانفاق الحكومى ومتغير تابع يتمثل فى الاستثمار الاجنبى المباشر ، وباتباع المنهج الوصفي وجدت الدراسة أن الاعفاءات الضريبية و التسهيلات المصرفية و الانفاق الحكومى يؤثر تأثيرا ايجابيا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث يمكن القول ان قطاعات الصناعات التحويلية يستحوذ على جزء كبير من الحوافز الضريبية مقارنتا

بالقطاعات الأخرى ، ويخلص البحث إلى أن الاعفاءات الضريبية و التسهيلات المصرفية و الانفاق الحكومى تعد من الحوافز التى عمل على تعزيز النمو والتوسع نحو جذب المستثمرين الأجانب ، مما يساهم فى تحسين الاوضاع الاقتصادية فى كينيا يعمل على جذب الاستثمار الاجنبى المباشر .

- دراسة (Joseph, 2017) الحوافز الضريبية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع غير النفطي فى نيجريا ، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما لسد الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المحلية في البلدان النامية ، ومن أجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، قامت نيجيريا ، مثل العديد من البلدان النامية الأخرى ، بإصلاح نظام الضرائب لديها في أواخر التسعينات من أجل خلق حوافز لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد ، واعتمدت الدراسة على حجم الاعفاءات الضريبية ودعم المحروقات والانفاق الحكومى كمتغيرات مستقلة حيث سعت هذه الدراسة فى بحث سياسة الحوافزالتى تقدمها الحكومة و هل أحدثت أي تغيير ملحوظ في نمط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع غير النفطي ، واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد في التحليل ، واظهرت النتائج على حد سواء ان الاعفاءات الضريبية و دعم المحروقات و الانفاق الحكومى تؤثر بشكل ايجابى على الاستثمار الاجنبى المباشر ، تشير النتيجة إلى أن سياسة الحوافز الضريبية التي أدخلت أدت إلى تغيير تدفق الاستثمار الأجنبي إلى القطاع غير النفطي ، مما يدل على أن الحوافز الضريبية للبلاد يمكن أن تساعد في إنعاش القطاع غير النفطي المتعثر.
- دراسة (عبد الرؤف ، ٢٠١٦) دور التحفيزات الضريبية فى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ ، حيث ان الغرض من الدراسة معرفة الدور الذي تلعبه التحفيزات الضريبية التى اقرت للعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكون الاستثمار الأجنبي الحل الأنسب لمعالجة المشاكل الاقتصادية الراهنة فان الدراسة هدفت الى التعرف على العوامل المؤثرة عليه ، حيث تعتبر التحفيزات الاستثمارية والضريبية عاملان

مكملان لبعضهما ويعدا من عوامل مناخ الاستثمار ، إلا ان الدراسة توصلت الى أن حجم الحوافز لم تكن تتناسب مع الاستثمارات الوافدة خلال الفترة نظرا لضروف عدم الاستقرار السياسى فى الدولة والتى ادت الى خروج المستثمرين الأجانب و لم تتناسب أيضا مع الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني ، وقامت الدراسة على متغيرات مستقلة تمثلت فى سعر الضريبة وادخال اليات التصالح وفض المنازعات الضريبية و الانفاق الاستهلاكى و الانفاق الحكومى و الاعفاءات الضريبية ودعم المحروقات بجانب متغيرات ضابطة تمثلت فى النمو الاقتصادى ومعدلات الاستثمار و العمالة والاستقرار الامنى و السياسى و البطالة ومتغير تابع الاستثمار الاجنبى المباشر حيث توصلت نتائج الدراسة الى ان التحفيزات الضريبية لم تساهم في توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث أنه بشكل عام تعتبر التحفيزات عاملا أساسيا في توفير المناخ الملائم للاستثمار، ولكن في ظل الاوضاع السياسية الشديدة التعقيد ومقارنة مع باقي دول العالم انتهت الدراسة الى انه يوجد قصور فى النظام الضريبى .

- دراسة (سليمان ، ٢٠١٦) اثر اعفاءات الضرائب غير المباشرة على الاستثمار فى السودان خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٣ ، حيث تناولت الدراسة اثر اعفاءات الضرائب غير المباشره (ضريبه الوارد، ضريبه القيمه المضافه) وهدفت الدراسه الي التعرف علي سبل تشجيع الاستثمار فى السودان خلال الفترة من خلال الاعفاءات الضريبية وتحليل العلاقه الاحصائيه بين إعفاءات الضرائب غير المباشره و الإستثمار فى السودان وجاءت مشكله البحث من خلال السؤال المحوري : ما هو تأثير إعفاءات الضرائب غير المباشره علي الاستثمار في السودان خلال فترة الدراسة و اتبعت الدراسة المنهج الوصفي و المنهج التحليلى لإستنتاج النتائج ، واعتمدت على متغيرات مستقلة تمثلت فى سعر الضريبة و الاعفاءات الضريبية والتسهيلات المصرفية وميكنة نظام المحاسبة و كانت اهم نتائج الدراسة وجود علاقه طردية بين سعر الضريبة وحجم الاستثمار ، وان

تخفيض الضريبية تستخدم كاداة في توجيه الاستثمارات نحو قطاع معين أو مشروعات معينه أو مناطق جغرافية معينة ، بجانب ان النتائج قد توصلت الى ان هناك علاقة ايجابية بين حجم الاعفاءات الضريبية وبين الاستثمار الاجنبى المباشر و ان هناك علاقة ايجابية بين حجم التسهيلات المصرفية و الاستثمار الاجنبى المباشر بجانب ان ميكنة نظام المحاسبة يؤثر سلبا علي الايردات الضريبية للدوله ، و كانت اهم التوصيات تقديم المزيد من الاعفاءات الضريبيه و هذا بدوره يودي الي جعل السودان دوله مشجعة للاستثمار .

- دراسة (Yan, 2016) تاثير الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر بعد انضام الصين لمنظمة التجارة العالمية ، حيث قامت الدراسة على البحث فى الحوافز الضريبية لتعزيز تدفقات FDI وهل لها تأثير كبير أم لا بعد عام ٢٠٠١. وقد أظهرت النتائج أنه بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، واقرار السياسات الضريبية التفضيلية التي اتخذت لتعزيز الاستثمار كان هناك تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصين وقد ساهم فى تحديث البنية الصناعية ، واشارت النتائج الاحصائية للدراسة انه يوجد علاقة معنوية ايجابية بين مراعات التشريعات الاستثمارية وتطوير نظم المحاسبة وميكنتها و تقديم التسهيلات الائتمانية والتوسع فى الانفاق الحكومى على البنية التحتية وبين الاستثمار الاجنبى المباشر و انه مع تخفيض سعر الضريبة يزداد الاستثمار الاجنبى المباشر ، بجانب انه مع التوسع فى الانفاق الحكومى والتسهيلات الائتمانية ينعكس ذلك ايجابيا على الاستثمار الاجنبى المباشر ، و قد اعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة تمثلت فى سعر الضريبة و الازدواج الضريبى والتشريعات الاستثمارية وتطوير نظم المحاسبة وميكنتها و التسهيلات الائتمانية والتوسع فى الانفاق الحكومى على البنية التحتية بينما تشكل المتغير التابع فى الاستثمار الاجنبى المباشر ، و اوصت الدراسة ان يتم العمل على تطوير مستوى التشريعات المتعلقة بالضريبة لاسيما ان هناك قصور فى مواكبة الصين

للتطورات المتعلقة بالتشريعات الضريبية و الضريبة على الدخل فى ظل التطور الحاصل فى المجتمع الدولى منظمة التجارة العالمية .

- دراسة (Kassahun,2015) تأثيرات حوافز الضرائب في جذب الاستثمار المباشر الأجنبي في إثيوبيا، تبحث هذه الدراسة تأثيرات الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا من العام ١٩٩٢ إلى ٢٠١٣ ، حيث ان الغرض من هذا البحث هو دراسة اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث اعتمدت الدراسة فى جمع البيانات الأولية على اسلوب المقابلة واستناداً إلى تحليل السلسلة الزمنية للمتغيرات المستقلة ممثلة فى حجم الاعفاءات الضريبة و التضخم والناتج المحلى ومعدل الاسقرار السياسى والانفتاح الاقتصادى و الرسوم الجمركية و الانفاق الاستهلاكى والانفاق الحكومى، وتمثل المتغير التابع يتمثل فى جذب الاستثمار الاجنبى ، وجدت الدراسة أن معدل الضريبة على الشركات له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا ، في حين أن التضخم له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر (الإجمالي) و لكن نمو الناتج المحلي الإجمالي وأن معدل الاستقرار السياسي والانفتاح التجاري ليس لهم تاثير معنوى على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا ، وجدت الدراسة أن حجم الاعفاءات الضريبية لها آثار إيجابية وكبيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر (على مستوى القطاع) و ان كلا من والانفاق الاستهلاكى و الانفاق الحكومى لهما اثر ايجابى على الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولكن الرسوم الجمركية وجد أنها غير ذات أهمية ، كما أن لمتغيرات التحكم ، والتأخر في الاستثمار الأجنبي المباشر ، و سعر الصرف تأثير هام و إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى القطاع ، كما يوصي الباحث بالحذر عند تقديم حوافز ضريبية لأن المزيد من تخفيض معدلات الضرائب و الإعفاءات الضريبية الإضافية ستؤدي إلى تآكل قاعدة الإيرادات في البلاد ، ويجب أن يتم تضمين تقرير النفقات الضريبية في إعداد الميزانية.

٧- فرضيات الدراسة:

تتشكل فرضيات الدراسة على النحوالتالى :

- الفرضية الاولى : " يوجد اثر ايجابى ذو دلالة معنوية لحجم الاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية على الاستثمار الاجنبى المباشر " .
- الفرضية الثانية : " يوجد اثر ايجابى ذو دلالة معنوية لدعم المنتجات البترولية على الاستثمار الاجنبى المباشر " .
- الفرضية الثالثة : " يوجد اثر ايجابى ذو دلالة معنوية للتسهيلات المصرفية و الائتمانية على الاستثمار الاجنبى المباشر ".
- الفرضية الرابعة : " يوجد اثر ايجابى ذو دلالة معنوية للانفاق الحكومى على البنية التحتية وذلك على الاستثمار الاجنبى المباشر ".
- الفرضية الخامسة : " يوجد اثر ايجابى ذو دلالة معنوية للانفاق الاستهلاكى و ذلك على الاستثمار الاجنبى المباشر ".

٨- نموذج الدراسة:

يتشكل نموذج الدراسة على النحو التالى وفقل لشكل (١).

الشكل رقم (١) نموذج الدراسة

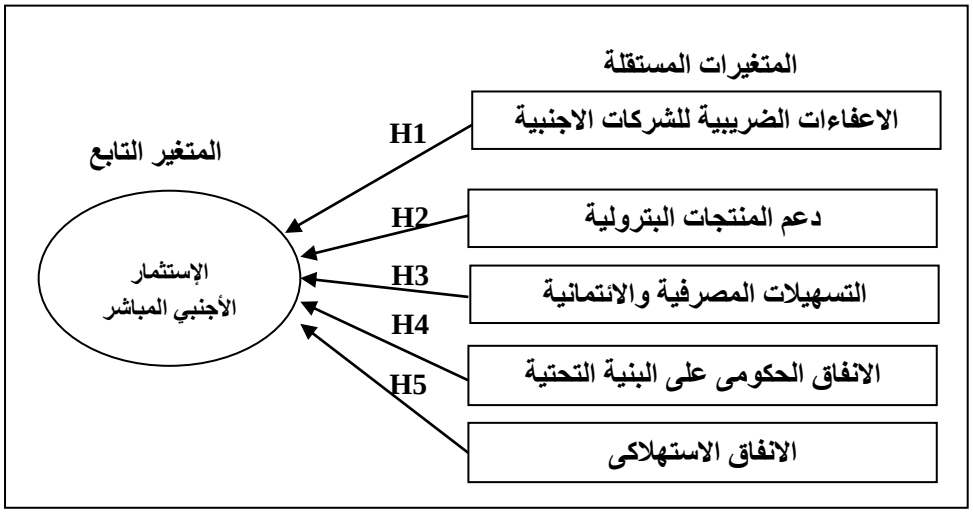

٩- مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار مجتمع الدراسة ممثلا فى دولة ليبيا نظرا لما تمثله من اهمية للباحث فى السعى نحو التوصل الى طبيعة العلاقة بين الحوافز الضريبية و الاستثمار الاجنبى المباشر ، و تم اختيار عينة الدراسة للفترة من العام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٧ باجمالى ١٥ مفردة حيث يتم دراسة الفترة ككل بجانب دراسة الفترة ما قبل و ما بعد ٢٠١٠ و ذلك لقياس مستوى الاختلاف بين قبل و بعد اقرار تعديلات على قانون الضرائب على الدخل للعام ٢٠١٠ .

١٠- أساليب جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على مصادر ثانوية تتمثل فى البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية و مصرف ليبيا المركزى فيما يتعلق بحجم الاستثمار الاجنبى وقيم المتغيرات المستقلة التى تمثل الحوافز الضريبية ، بجانب المراجع والكتب و النشرات البحثية و الابحاث و الدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث بهدف تغطية الجانب النظرى للدراسة.

١١ - حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** ناقشت الدراسة أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ليبيا .
- **الحدود الزمنية:** تقوم الدراسة على بحث الفترة من العام ٢٠٠٣ حتى العام ٢٠١٧ اى لمدة ١٥ سنة
- **الحدود المكانية:** تتلخص الحدود المكانية فى دولة ليبيا .

١٣- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلى ، لكونها تبحث فى وصف و تحليل طبيعة العلاقة بين الحوافز الضريبية والاستثمار الاجنبى ، حيث تتشكل اهمية المنهج الوصفى فى كونه يتيح توصيف المعلومات وتفسير الاطار النظرى لعرض الظاهرة موضوع الدراسة ووصفها وصفاً دقيقاً يعبر عنها ، و تم الاعتماد على اداة الدراسة متمثلة فى تحليل البيانات الاقتصادية للمتغيرات عينة الدراسة و التى تمثل

الحوافز الضريبية واثرها على الاستثمار الاجنبى المباشر و من ثم التوصل الى نتيجة اختبار الفرضيات ، بجانب انه تم الاعتماد على المنهج الاستقرائى فى صياغة فرضيات البحث.

١٤- المقاييس الإحصائية المستخدمة:

اعتمد الباحث على عدة تحليلات احصائية للمتغيرات لغرض التوصل إلى نتائج لاختبار الفرضيات والإجابة على التساؤل، ويتضمن المقياس الإحصائي المستخدم الأدوات وهى اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov واختبار الارتباط الخطي وتضخم التباين و اختبار الانحدار الخطي ، ومن ثم يمكن التوصل الى قيمة معامل التحديد R2 و معامل التحديد المعدل Adjusted R2 وقيم اختبار التباين ANOVA و نتائج اختبار مستوى الدلالة الإحصائية P-value ، حيث إن الغرض من استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي ، هو دراسة وتحليل أثر متغير كمي على متغير كمي آخر، ففي تحليل الانحدار ، نجد أن الباحث يهتم بدراسة أثر أحد المتغيرات المستقلة على المتغير التابع أو المتنبأ به ، و من ثم يمكن عرض نموذج الانحدار الخطي في شكل معادلة خطية ، تعكس المتغير التابع كدالة في المتغير المستقل و يمكن تمثيلها وفقًا للمعادلة الآتية:

نموذج معادلة الانحدار:

$$Y=\alpha + \beta 1x1+ \beta 2x2+\beta 3x3+ \beta 4x4+ \beta 5x5+e$$

حيث إن :

- Y: المتغير التابع (الاستثمار الاجنبى المباشر)
- α : هو الجزء المقطوع من المحور الرأسي، وهو يعكس قيمة المتغير التابع في حالة انعدام قيمة المتغير المستقل.
- X1: المتغير المستقل الاول (الاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية)
- X2 : المتغير المستقل الثاني (دعم المنتجات البترولية)
- X3: المتغير المستقل الثالث (التسهيلات المصرفية والائتمانية)

- X4 : المتغير المستقل الرابع (الانفاق الحكومى على البنية التحتية)
- X5: المتغير المستقل الخامس (الانفاق الاستهلاكى)
- B1 : ميل الخط المستقيم للمتغير المستقل الأول (الاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية)
- B2 : ميل الخط المستقيم للمتغير المستقل الثاني (دعم المنتجات البترولية)
- B3 : ميل الخط المستقيم للمتغير المستقل الثالث (التسهيلات المصرفية والائتمانية)
- B4 : ميل الخط المستقيم للمتغير المستقل الرابع (الانفاق الحكومى على البنية التحتية)
- B5 : ميل الخط المستقيم للمتغير المستقل الخامس (الانفاق الاستهلاكى)
- وبالتالي فإنه يمكن صياغة معادلة الانحدار على النحو الآتي :

الاستثمار الأجنبي المباشر = α + (β1) * الاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية + β2 * دعم المنتجات البترولية + β3 * التسهيلات المصرفية والائتمانية + β4 * الانفاق الحكومى على البنية التحتية + β5 * الانفاق الاستهلاكى+e)

١٥ـ البيانات الفعلية الاقتصادية:

وفقًا للبيانات الرسمية المعلنة بديوان المالية و بمصرف ليبيا المركزي خلال الفترة الزمنية للدراسة من العام ٢٠٠٣حتى العام ٢٠١٧ م ، فإننا نستعرضها على النحو الآتي وفقًا لجدول رقم (١) .

الجدول رقم (١) البيانات الفعلية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	الاعفاءات الضريبية (مليون دينار)	دعم المنتجات البترولية (مليون دينار)	التسهيلات المصرفية والانتمانية (مليون دينار)	الانفاق الحكومى على البنية التحتية (مليون دينار)	الانفاق الاستهلاكى (مليون دينار)
	Y	x1	x2	x3	x4	X5
2003	143.29	3.50	384.00	1810.19	12772.00	15606.34
2004	357.71	15.45	665.60	1835.66	14772.99	20835.90
2005	1040.08	19.85	840.00	1866.10	19640.87	22148.86
2006	2068.13	34.55	840.00	2590.27	19760.60	25088.10
2007	4698.38	68.80	804.80	3452.64	24221.00	32236.80
2008	4119.52	3.50	384.00	3623.21	30108.00	34428.00
2009	1373.74	4.66	396.00	4025.78	33019.00	48560.27
2010	1787.57	5.69	401.60	5083.62	36228.00	58540.66
2011	1657.31	8.61	402.49	5781.94	19107.50	36586.03
2012	1427.85	3.66	398.60	6524.22	22607.50	55648.59
2013	703.40	3.89	359.01	7564.38	22735.00	42532.11
2014	50.10	2.65	320.87	9258.08	29273.50	54651.45
2015	725.67	3.68	402.30	13233.10	19511.08	65212.50
2016	621.86	6.68	521.60	11909.72	18125.50	52522.01
2017	632.99	8.20	636.90	14921.73	19938.05	57774.21

ومن ثم فإنه قبل البدء في اختبار فرضيات الدراسة فإنه تم إجراء اختبار الملائمة الإحصائية للبيانات للتأكد من خلوها من مشاكل التعدد الخطي ،فقد قام الباحث بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات ، وذلك وفقًا لإجراءات الدراسة للتأكد من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي حيث تم التاكد من البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي وأن القيمة الإحصائية للاختبار أكبر من ٥% ، بالاضافة الى ذلك تم اجراء اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factory لزيادة التأكد من عدم وجود ارتباط مرتفع بين المتغيرات المستقلة ، ومن أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات

تحليل الانحدار ، وقد تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة ومن ثم يمكن إجراء تحليل الانحدار وفقًا لمنهجية الدراسة.

١٦- إجراء اختبار الانحدار المتعدد:

وفقًا لمنهجية الدراسة وبغرض التوصل إلى النتائج فقد تم بإجراء اختبار الانحدار المتعدد ، و ذلك للتوصل إلى معادلة التنبؤ بقيم المتغير التابع ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر بناء على بيانات المتغيرات المستقلة ، و ذلك كما هو موضح بجدول (٢) .

الجدول رقم (٢)

اختبار الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	القاطع α	ميل الانحدار β	معادل التحديد R Square	معادل التحديد المعدل A.R Square	مستوى الفروقات	مستوى المعنوية للفروقات Sig
X1	236.236	62.36	87.68%	86.5%	11.85	0.003
X2		12.65			10.31	0.010
X3		3.65			8.896	0.008
X4		1.36			4.721	0.011
X5		1.26			4.665	0.010

* تكون العلاقة معنوية عند مستوى Prob أقل من ٥% عند (ن = ١٥)

حيث يمكن صياغة نموذج للانحدار المتعدد يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة التي اعتمدت عليها الدراسة و المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشروذلك على النحو التالى :

الاستثمار الأجنبي المباشر = 236.236 + (62.36 * الاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية + 12.65 * دعم المنتجات البترولية + 3.65 * التسهيلات المصرفية والائتمانية + 1.36 * الانفاق الحكومى على البنية التحتية + 1.26 * الانفاق الاستهلاكى)+0.0356

وبإجراء اختبار التأكد من التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائى ، فإنه يتضح أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي كما هو موضح بالشكل رقم (٢).

الشكل رقم (٢)
اختبار التأكد من التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائى

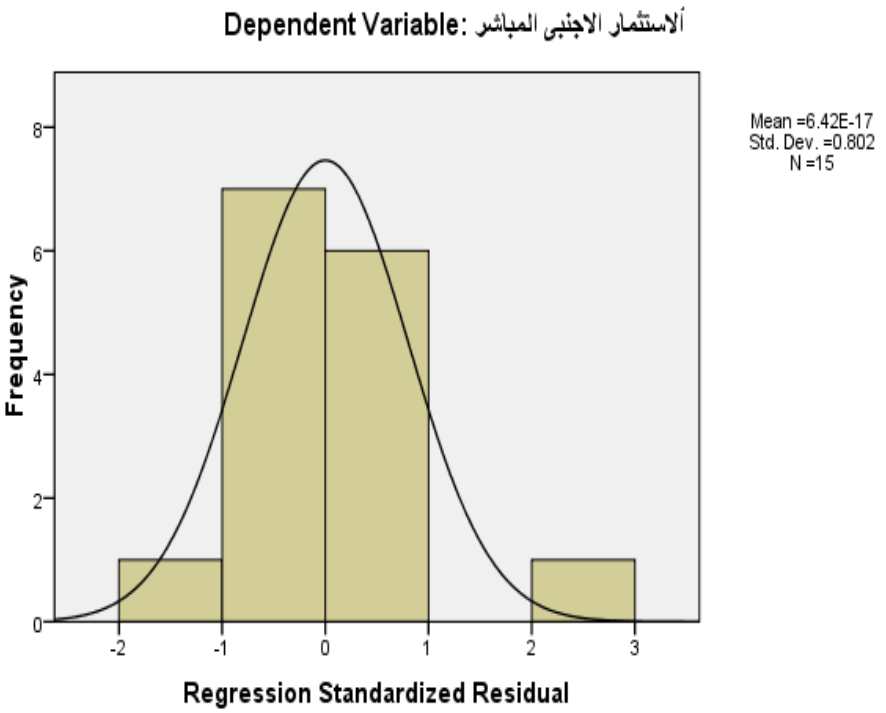

الشكل رقم (٣)
اختبار التأكد من التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائى بأدوات الانحدار

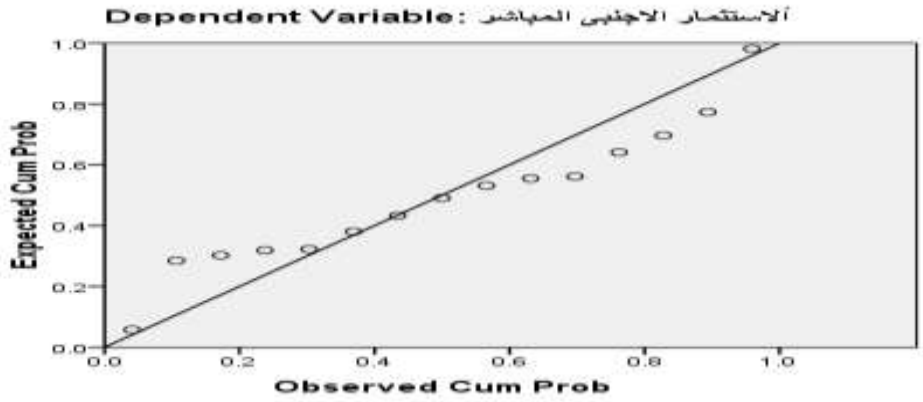

حيث يتضح من الشكل رقم (٣) ان هناك توزيع طبيعي للخطأ العشوائى كونها قريبة من خط الميل، و من ثم تم إجراء اختبار ثبات التابين كما هو موضح بالشكل رقم (٢).

الشكل رقم (٤)
التأكد من ثبات التباين بين المتغيرات

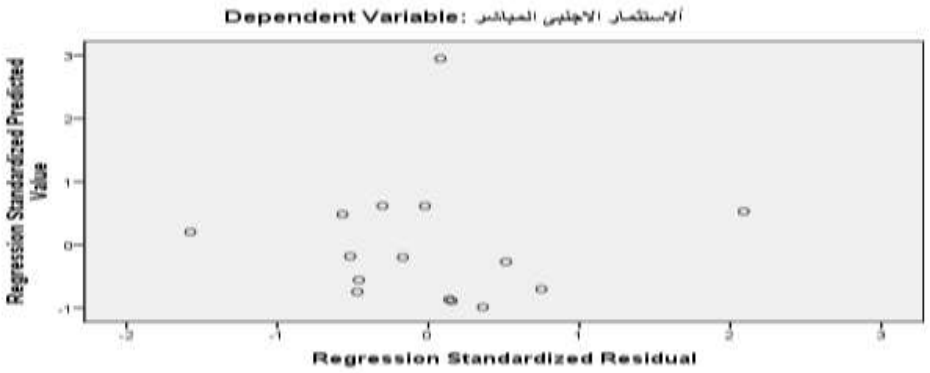

حيث يتضح من الشكل رقم (٤) إن لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين، حيث إن النقاط موزعة بطريقة عشوائية حول خط الصفر، وبالتالي ووفقًا لنتائج الاختبار الإحصائية و الوصول إلى نموذج الدراسة والتأكد من تبعية الخطأ العشوائى للتوزيع الطبيعي، و عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات، فإنه يمكن الوصول إلى نتائج اختبار الفرضيات.

وباجراء اختبار الفروقات الاحصائية للفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٩ و مقارنة التغير فى البيانات الفعلية التى اعتمدت عليها الدراسة بالفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٧ و ذلك نظرا لاقرار تعديلات على قانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ المتعلق بالضريبة على الدخل .

حيث يظهر الجدول رقم (3) اختبار الفروقات الاحصائية للفترة قبل وبعد اصدار القانون.

الجدول رقم (3)
اختبار الفروقات الاحصائية

المتغير		t- Statistic (P-value) &	الدلالة الإحصائية
Y	الاستثمار الاجنبى المباشر	5.362 0.013*	يوجد دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)
X1	الاعفاءات الضريبية	12.885 0.001*	يوجد دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)
X2	دعم المنتجات البترولية	5.987 0.010*	يوجد دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)
X3	التسهيلات المصرفية والائتمانية	6.062 0.011*	يوجد دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)
X4	الانفاق الجكومى على البنية التحتية	0.369 0.024*	يوجد دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)
X5	الانفاق الأستهلاكى	6.639 0.010*	يوجد دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)

وبالتالى يوجد فروقات احصائية ايجابية للتغير فى قيمة الحوافز الضريبية و الاستثمار الاجنبى المباشر للفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٩ و الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٧ وهما يمثلا الفترة ما بين قبل و بعد اصدار قانون ٧ لسنة ٢٠١٠ للضريبة على الدخل فى ليبيا.

١٨- نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى النتائج الاتية:

- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد حوافز ضريبية للأستثمار الأجنبي بقانون ٧ لسنة ٢٠١٠ تتمثل فى ادخال اعفاءات ضريبية اظهرت فروقات احصائية للفترة ما بين وبعد العام ٢٠١٠.
- توصلت نتائج الدراسة الى انه يوجد اثر ايجابى ذو دلالة معنوية لحجم الاعفاءات الضريبية للشركات الاجنبية على الاستثمار الاجنبى المباشر .
- توصلت نتائج الدراسة الى انه يوجد اثر ايجابى ذو دلالة معنوية لدعم المنتجات البترولية على الاستثمار الاجنبى المباشر.
- توصلت نتائج الدراسة الى انه يوجد اثر ايجابى ذو دلالة معنوية للانفاق الحكومى على البنية التحتية وذلك على الاستثمار الاجنبى المباشر.
- توصلت نتائج الدراسة الى انه يوجد اثر ايجابى ذو دلالة معنوية للانفاق الاستهلاكى و ذلك على الاستثمار الاجنبى المباشر.

١٩- توصيات الدراسة:

يمكن استعراض توصيات الدراسة بناء على تم التوصل اليه من نتائج على النحو التالى:

- بذل الجهد نحو الاستفادة من النتائج التى توصلت اليها الدراسة كحوافز ضريبية تؤثر بالايجاب فى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر و إدراجها بالقانون لتشجيع أكبر عدد من المستثمرين الأجانب نحو الاستثمار فى دولة ليبيا .

- صقل الكوادر الفنية بالتدريب لتفعيل دور الجهات الحكومية فى جذب الاستثمار الجانبى و إنشاء مكاتب للمعلومات من أجل مواكبة تلك الكوادر للتطورات .
- تقديم المزيد من الاعفاءات الضريبية نظرا لاثرها الايجابى و المرتفع على الاستثمار الاجنبى المباشر بما يتناسب مع الإيراد المحقق للشركات الاستثمارية المباشرة في مجال الصناعة .
- الاستفادة من الاثر الايجابى لقانون ٧ لسنة ٢٠١٠ و التطور الحاصل فى قيم الاستثمار الاجنبى المباشر بعد اصدار القانون و ارتباطه بالحوافز التى قامت الدراسة ببحثها من خلال الخبرات شرح النتائج التى تم التوصل اليها للمستثمرين الأجانب وفقا لبنود مواد القانون ، و من ثم يؤدى ذلك الى زيادة الوعي للمستثمرين .
- الابتعاد عن عقلية الجباية و محاولة مواكبة التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية ليصبح نظامه جيداً ومثالياً.
- العمل على إيجاد نظام ضريبي بديل مثل نظام الضرائب الموحد لمساعدة المستثمرين الأجانب من دراسات الجدوى بقدومهم إلى دولة ليبيا و تبسيط إجراءاته .
- تفعيل دور الضرائب في تحقيق التكييف الاستراتيجي و زيادة دورها المباشر للحصيلة الضريبية في تمويل التطور والتنمية يجب عدم فصل السياسات الضريبية عن السياسات الاقتصادية و الاجتماعية.

كما توصي الدراسة بدراسات مستقبلية متمثلة في:

يوصى الباحث بدراسات مستقبلية لموضوع دراسته و زيادة الاهتمام و المتابعة نظراً لأهمية هذا النشاط المتعلق باقتصادنا الوطني و ما له من تأثيرات على زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فعن طريق الدراسات الهادفة للحوافز الأخرى للاستثمار الأجنبي وفق احتياجاته حيث يمثل

المشكلات التي تواجه واضعي السايسات المالية و الاقتصادية للدول المحاجة لجذب رؤوس أموال أجنبية.

ويتقدم الباحث بهذا البحث المتواضع كإضافة للبحوث السابقة في مجال هذا المجال، ويعتبر مقدمة في سبيل الوصول إلى أفضل النتائج ، حتى نحقق الأهداف المرجوة.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

١. عبد العزيز ، وليد صالح (٢٠٠٤) " حوافز الاستثمار وفقاً لاحدث التشريعات الاقتصادية " ، دار النهضة العربية ، القاهرة
٢. أبو قحف، عبد السلام (١٩٩١)، " اقتصاديات الاستثمار الدولي " المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثانية، الإسكندرية.
٣. بن خليفة، سهام حسين ، (٢٠٠٢)، "الاستثمار الأجنبي المباشر واثره في اقتصاد دول المغرب العربي (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب) أكاديمية الدراسات العليا طرابلس"، قسم التمويل والمصارف، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢.
٤. الطبولي، أبو القاسم عمر، (٢٠٠٣)، " الإعفاءات الضريبية كحوافز لغرض تشجيع الاستثمار والتشريعات الليبية" ، النظام الضريبي في ليبيا"، البحوث التي ألقيت في ندوة النظام الضريبي في ليبيا، التقييم والإصلاح، منشورات أكاديمية الدراسات العليا .
٥. عبد الرؤف ،محمد السيد(٢٠١٦) " دور التحفيزات الضريبية فى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤" مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها.
٦. سليمان ، هيام محمد على (٢٠١٦) " اثر اعفاءات الضرائب غير المباشرة على الاستثمار فى السودان خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٣" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Yan. J(2016)"An Empirical Analysis To The Impact Of Tax Incentives On Fdi After Wto"Modern Economy, 2016, 7, 1264-1271 Issn 2152-7261issn Print: 2152-7245
2. Gladys.W.T(2017)"An Investigation Of The Effect Of Tax Incentives On The Fdis: A Case Of Epzs In Athi River Kenya"Journal Of Accounting, Finance And Auditing Studies 3/1 (2017) 17-36
3. Kassahun. S(2015)"The Impacts Of Tax Incentives In Attracting Foreign Direct Investement In Ethiopia"The Department Of Accounting And Finance،College Of Business And Economics ، Presented In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Science In Accounting And Finance
4. Joseph.A(2017)"Tax Incentives And The Flow Of Foreign Direct Investment To Non-Oil Sector: Empirical"Asian Journal Of Social Sciences And Management Studies Issn(E) : 2313-7401 Issn(P) : 2518-0096 Vol. 4, No. 1, 57-64, 2017